

Distr.: General
13 November 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البندان ١٣١ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة (A/64/355). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام، قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وترد المعلومات الأساسية عن المشروع في الفرع الأول من تقرير الأمين العام. وكما أوضح من قبل، أوصت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بأن تطبق جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠. ووافقت الجمعية العامة بقرارها ٦٠/٢٨٣، على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، وعلى الموارد المطلوبة للبدء في عملية تنفيذ تلك المعايير. وقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن تطبيق تلك المعايير في تقريره بشأن التقدم المحرز في تدابير تحسين الإدارة وتقييم أثرها (A/62/69) وفي تقريره المرحلي الأول (A/62/806). وعلقت اللجنة الاستشارية على المسألة في تقريرها بشأن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس



مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/474)، الفقرات ٢٠-٢٣ وفي تقريرها عن التقرير المرحلي الأول (A/63/496). ويقدم الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في منظومة الأمم المتحدة ككل، وفي الأمم المتحدة ذاتها، خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣ - وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠٠٦ على مشروع على صعيد المنظومة بأكملها بتمويل مشترك لدعم إطار منسق للسياسات المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولتقديم التوجيه والدعم، وتحقيق وفورات في معالجة قضايا التنفيذ المشترك. وكما أشار الأمين العام، فإن الاستراتيجية على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ تلك المعايير لها جانبان: نهج مرحلي في التنفيذ، ونهج "ذو مستويين" في الموارد. وأقرت استراتيجية التنفيذ على مراحل بأن بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بلغت مرحلة متقدمة من الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، تفوق ما وصل إليه غيرها، وأنها تستهدف التنفيذ اعتباراً من عام ٢٠٠٨، في حين أن غالبية المنظمات يمكن أن تستفيد من الدروس المستخلصة، وأنها تستهدف تطبيق تلك المعايير في عام ٢٠١٠ أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وينطوي النهج "ذو المستويين" على توفير الموارد اللازمة للتنفيذ على صعيد المنظومة وعلى صعيد كل منظمة منفردة: يجري وضع السياسات والتوجيهات المحاسبية المنسقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال عملية تشاورية على صعيد المنظومة، بينما يضطلع كل كيان بالمسؤولية عن إنشاء فريقه المشروع الخاص به، وتخصيص الموارد الكافية لضمان تنفيذ تلك المعايير.

٤ - يقدم الأمين العام في الفقرات ٩ إلى ١١ من تقريره معلومات عن إدارة وتنظيم وميزانية مشروع تطبيق تلك المعايير على نطاق المنظومة. ويشير إلى أن التطور الرئيسي منذ التقرير المرحلي السابق هو قرار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالموافقة على استمرار الدعم على نطاق المنظومة لهذا المشروع للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ولكن على مستوى نفقات مخفض، إذ سينخفض من ٢,٣٣٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١,١٣١ مليون دولار. وسيخفض ملاك موظفي فريق المشروع من المستوى الحالي البالغ ٥ موظفين من الفئة الفنية (المساعدة المؤقتة العامة) إلى ثلاثة موظفين من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٢ محلل مالي من الرتبة ف-٤) ومساعد بدوام جزئي من فئة الخدمات العامة. وتلاحظ اللجنة أن المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالتدريب على المعايير المحاسبية الدولية قد نُقلت إلى

فريق الأمم المتحدة لتنفيذ المشروع للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تحسبا للتخفيضات على صعيد المنظومة في موارد فريق المعايير (A/64/355، الفقرة ٤١، وانظر أيضا الفقرة ١٠ أدناه).

٥ - ترد الأنشطة الرئيسية التي أنجزها فريق المشروع على صعيد المنظومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفقرات من ١٢ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن الأنشطة التي اضطلع بها فريق المشروع على صعيد المنظومة ظلت مركزة على تطوير السياسات والتوجيهات المحاسبية المنسقة المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتوفير المدخلات لوضع معايير جديدة صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛ وعرض المسائل المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة على المجلس، وإبلاغ فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية بتطورات العمل في المجلس. وقد أنجز نهج على صعيد المنظومة للتدريب، بما في ذلك وضع استراتيجية التدريب ومواد التدريب، بالتعاون مع فريق مشروع الأمم المتحدة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الفقرتين ١٠ و ١١ أدناه). يشير الأمين العام إلى أنه، بإنجاز هذه الأنشطة، يصبح الجزء الأكبر من العمل المعلق متصلا بأنشطة بدء تنفيذ المشروع.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن برنامج الأغذية العالمي تحول إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ليصبح بذلك أول جهة تطبق تلك المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن البرنامج قد أصدر المجموعة الأولى من البيانات المالية المتوافقة مع تلك المعايير للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي حصلت على رأي غير متحفظ من مراجع الحسابات الخارجي. وترى اللجنة أن هذا التطور يعتبر معلما هاما في مشروع تطبيق تلك المعايير على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وترحب بجهود برنامج الأغذية العالمي في هذا الصدد. وهي تؤكد الدور الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية وفريق المشروع على صعيد المنظومة في استخلاص الدروس المستفادة من تجربة أوائل الجهات التي اعتمده، ونشر هذه المعلومات على الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وفيما يخص التأهب العام لتنفيذ تلك المعايير في عام ٢٠١٠ (A/64/255)، الفقرتان ٢٣ و ٢٤)، يشير الأمين العام إلى أنه لكي تطبق المنظمة تلك المعايير اعتبارا من عام ٢٠١٠، يجب أن تكون جميع السياسات والإجراءات والأنظمة جاهزة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، وبسبب الوقت اللازم لإدخال تغييرات في السياسات والإجراءات والأنظمة، فإنه سيتعين على معظم المنظمات أن تكون قد أكملت

خطوات التنفيذ الرئيسية، مثل الموافقة على الميزانية، ووضع الخطط التفصيلية للمشاريع، وإجراء تقييم للتغييرات اللازمة لنظام المعلومات قبل سنتين على الأقل من الموعد المستهدف، أي في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وذكرت عشر منظمات أنهما ما زالت تستهدف التنفيذ في عام ٢٠١٠، ولكن منظمات أخرى أجلت تطبيق هذه المعايير حتى ٢٠١١-٢٠١٢. وكما هو مبين في الفقرة ٢٤ من التقرير، أثيرت شواغل خلال عام ٢٠٠٨ بشأن بعض الكيانات ومدى تأهبها لتطبيق تلك المعايير في عام ٢٠١٠، حيث أصبح من الواضح أنهما لم تستكمل بعض الخطوات اللازمة. وقد ذكرت خطوات التنفيذ التي يجب أن تكتمل قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من أجل المضي في التنفيذ في عام ٢٠١٢ بدون مخاطر كبرى، في الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام. وترد قائمة بمنظمات الأمم المتحدة وأهداف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بها في المرفق الثالث من التقرير. وتشدد اللجنة الاستشارية على الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية وفريق عمل المشروع على صعيد المنظومة في تبادل المعلومات، وتقديم الدعم للمنظمات المشاركة في جميع مراحل مشاريعها، وتوفير التوجيه بشأن متطلبات التنفيذ وتخطيط المشاريع، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ. وتشدد اللجنة أيضاً على دور المهمة على صعيد المنظومة في وضع السياسات المحاسبية المنسقة والتوجيه المنسق على صعيد المنظومة، وضمان التطبيق والتفسير المتسق لتلك السياسات على نطاق المنظومة، وتقديم المشورة إلى المنظمات بشأن التعديلات اللازمة لجعل أنظمتها وقواعدها المالية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

مشروع الأمم المتحدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨ - تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة في إدراج تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن استبدال نظمها القائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي لا تتيح تلبية متطلبات تلك المعايير دون تعديلات واسعة النطاق. يجب إذاً أن يكون الجدول الزمني لتنفيذ المعايير متزامناً مع بدء تطبيق النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات. وكما هو مبين، فإن استراتيجية تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسات قد تم تعديلها في الأشهر الأخيرة (انظر A/64/380). وموجب استراتيجية "التجريب أولاً" الموصى بها، من المتوقع نشر نظام تخطيط موارد المؤسسات على صعيد المنظمة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٣. ويشير الأمين العام إلى أن المستهدف الآن هو صدور أول مجموعة كاملة من البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسوف يكون ذلك متوقفاً على تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسات بنجاح وفي الوقت المناسب.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد تم تعزيزها، بتوسيع نطاق دور وعضوية اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأمم المتحدة، وضمن إشراك المكاتب الميدانية، وتزامن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع مشروع تخطيط موارد المؤسسات. وترحب اللجنة بهذا التطور.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، فإن فريق تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة، الذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بملاك موظفين مؤلف من ٥ موظفين (١ ف-٥ رئيس فريق المشروع، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، سيجري تعزيزه بثلاثة أعضاء إضافيين بالفريق من الفئة الفنية، تحسبا لزيادة وتيرة أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية مقترنا مع مشروع تخطيط موارد المؤسسات. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن احتياجات المعايير المحاسبية الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ستقسم بين مختلف المصادر وفقا لصيغة تقاسم التكاليف المطبقة في إطار مشروع تخطيط موارد المؤسسات، وهي ١٥ في المائة من الميزانية العادية و ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام و ٢٣ في المائة من الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرنامج^(١). وتوجد المهام الرئيسية لفريق تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية التابع للأمم المتحدة في الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام.

١١ - ويشير الأمين العام إلى أن واحدا من الإنجازات الرئيسية لفريق تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو وضع منتجات تدريبية لدعم تنفيذ تلك المعايير في أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقد تم وضع سبع دورات تدريبية مستندة إلى الحواسيب ونشرها في منظمات الأمم المتحدة، وتوجد الآن ١١ دورة تدريبية أخرى يقدمها مدربون في المراحل النهائية من الإنجاز. كما أشار إلى أن تقدما كبيرا قد أُحرز في التحضير للتدريب الرسمي على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنه تم وضع خطة التدريب الأولية على تلك المعايير للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وترد ملامح النهج على صعيد المنظومة في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام.

١٢ - وذكر الأمين العام أن شريحة واسعة من موظفي الأمم المتحدة تحتاج إلى تدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويميز بين التدريب في مجال التوعية والتدريب المفاهيمي. وسيقدم التدريب في مجال التوعية في المقام الأول عبر التدريب المستند إلى

(١) الإيراد غير المباشر الناتج عن النفقات المتصلة بالتعاون التقني والصناديق الاستثمارية العامة ورد تكاليف الدعم الإداري الذي تقدمه المنظمة للكيانات الخارجة عن الميزانية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يضاف إلى الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرنامج.

الحواشيب بعنوان "التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية"، وهو يحدد على مستو عال الغرض والتحديات والفوائد المترتبة على تطبيق هذه المعايير في الأمم المتحدة، ويستهدف حوالي ٣ ٥٠٠ موظف في أنحاء العالم. ويعتبر الأمين العام التدريب في مجال التوعية عنصراً أساسياً من مجمل عملية إدارة التغيير. وسيجري تقديم التدريب النظري من خلال كل من التدريب المستند إلى الحواشيب، ودورات التدريب التي يقدمها مدربون. وسوف يكون التدريب النظري المستند إلى الحواشيب متاحاً على نطاق واسع لجميع الموظفين، في حين يستهدف التدريب الذي يقدمه مدربون أساساً الموظفين المتخصصين في الشؤون المالية والمجالات ذات الصلة. ويقدم الأمين العام في الفقرات من ٧٠ إلى ٧٢ مزيداً من التفاصيل عن الخطة التدريبية، بما في ذلك الإطار الزمني، والمدربون، وعدد حلقات العمل وأماكن عقدها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التحول إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يمثل جهداً كبيراً من حيث التدريب وإدارة التغيير. وتشدد على ضرورة إبقاء الخطة التدريبية قيد الاستعراض، وتعديل الاحتياجات في ضوء الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة، وذلك لضمان الاستخدام الأكفأ للموارد. وتطلب اللجنة كذلك إلى الأمين العام أن يكفل التنسيق الوثيق في هذا الصدد بين مشروع تخطيط موارد المؤسسات وفرق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٣ - فيما يتعلق بما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية الموحدة للكيانات التي تقدم تقاريرها والكيانات التي تسيطر عليها (انظر A/64/355 الفقرة ٤٥)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن فريق تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة أعد مشروعاً مواصلاً للنظر فيما إذا كان من الضروري أن تعرض الأمم المتحدة تلك البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية. وترد بعض التعقيبات التي يقوم عليها هذا المطلب في الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام. ويعتزم الأمين العام مواصلة النظر في هذه المسألة بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، ومع الصناديق والبرامج، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في وقت لاحق. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة دراسته لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للبيانات الموحدة وإمكانية تطبيقها و/أو انطباقها على منظومة الأمم المتحدة. وهي تتطلع إلى نتائج هذه الدراسة.

١٤ - يرد في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من التقرير استكمال لحالة النفقات. وستحدث زيادة كبيرة في الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لتصل إلى مبلغ ٢٠٠ ٨٥٥ ٩ دولار. ويتألف هذا المبلغ الإجمالي من ١٠٠ ٦٥٥ ٣ دولار في إطار الميزانية العادية و ٢٧٨ ٢٠٠ ٤ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام و ٩٠٠ ٩٢١ ١ دولار من الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرنامج^(١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن زيادة النفقات

المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تتعلق إلى حد كبير بالأنشطة المتصلة بمجالات إعداد البيانات والخدمات الاستشارية والتدريب المتصل بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتي تم تأجيلها من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل كفالة تزامنها مع أنشطة مشروع تخطيط موارد المؤسسات.

١٥ - ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لفترة السنتين الحالية ٩٠٠ ٢٢٤٩ دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تتكون من مبلغ ١ ٧٣٣ ٣٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية و ٥١٦ ٦٠٠ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام، على التوالي. وعند الاستفسار، زودت اللجنة بالحالة المستكملة للنفقات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهي مبينة في الجدول أدناه.

حالة النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص في الأمم المتحدة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
الميزانية العادية	
الوظائف	١ ١٢١,٨
المساعدة المؤقتة العامة	-
الاستشاريون	-
سفر الموظفين	٢٧,٥
الخدمات التعاقدية	٠,٣
مصروفات التشغيل العامة	١,١
اللوازم والمواد	١,٢
الباب ٢٨ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ١٥١,٩
الباب ٣١، الأنشطة المشتركة التمويل	٧٣٢,٢
المجموع الفرعي	١ ٨٨٤,١
حساب دعم عمليات حفظ السلام	٥١٦,٦
المجموع الكلي	٢ ٤٠٠,٧

١٦ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تخطط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.